آثار الحرب الكبرى ونتائجها

٢

النزعة الامبراطورية الجديدة

لا ريب في أن النهضة القومية من أهم ما يمتاز به هذا العصر ولكن آثارها الظاهرة في كل انحاء المعمور كما سردناها في الجزء الماضي يجب الا تصرف أنظارنا عمّا للنزعة الامبراطورية أي الميل الى التوسع والاستعمار من الشأن الكبير . ولا ينقص من شأن هذه النزعة أن عدد الدول الصغيرة المستقلة قد زاد وعدد الدول الاستعمارية الكبيرة قد قلّ . نعم ان الدول الاستعمارية الثمانية التي كانت سنة ١٩١٤ قد نقص ثلاث منها فانتثر عقد الامبراطورية المجرية وفقدت المانيا اسطولها التجاري واسطولها الحربي ومستعمراتها وبعضاً من أغنى ولاياتها وانحطت من المقام الاول بين دول العالم الحربية حتى تكاد تكون عزلى من السلاح ورجعت روسيا القهقري بتأييدها البلشفية وصارت لا يحسب لها حساب كبير في مجامع الدول . لذلك تكبت هذه الامبراطوريات الثلاث عن سلوك سُبُل الاستعمار . أما الدول الخمس الباقية فقد مهّد لها النصر طريقاً جديداً للتوسع والاستعمار على المنوال التالي

انتصرت بريطانيا على المانيا أحدث مزاحماتها في التوسع انتصاراً تامًّا كما انتصرت من قبل على الاسبان والهولنديين والفرنسويين واضافت الى امبراطوريتها الواسعة بلداناً كانت من أغنى بلدان تركيا وسيطرت على معظم المستعمرات الالمانية

وصارت فرنسا الدولة الحربية الاولى في قارة أوربا فسطع نجمها بقدر ما أفل نجم عدوتها المانيا ولها الآن نفوذ عظيم الشأن في سياسات بولونيا وبلجكا وتشكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا الاقتصادية والحربية . ومعظم الدول الصغيرة في أوربا اتباع لها . كذلك لها في خارج أوربا امبراطورية استعمارية لا يفوقها في اتساعها وغناها الا الامبراطورية البريطانية

أما ايطاليا فقد أكملت توحيدها القومي وصارت دولة استعمارية في البحر

الادرياتيكي والبحر المتوسط . وكما ان فرنسا تحاول ان تحذو حذو المانيا في التفوق الصناعي كذلك ايطاليا تسير في خطوات النمسا الاستعمارية .

وقد ملكت اليابان كل الجزر الالمانية التي الى شمال خط الاستواء في الاوقيانوس الباسفيكي واعلنت سيطرتها على الصين بمذهب « مذهب مونرو » الاميركي رغم تخليها عن كياوتشو وسحب جنودها من سيبيريا

ولم تربح الولايات المتحدة من الحرب الكبرى ربحاً مباشراً ولكن الحرب كانت بدء عصر جديد في سياستها اذ ظهرت على مسرح السياسة الدولية كاحدى الدول الكبرى ونالت اعترافاً صريحاً بمذهب مونرو سنة ١٩١٩ وأعترفت الدول التي حضرت مؤتمر وشنطون سنة ١٩٢٢ بما لها من المصالح في الاوقيانوس الباسيفيكي والشرق الاقصى وبحقها ان تبني اسطولاً حربياً يوازي في قوته أسطول اقوى الدول البحرية. وآلت الفوضى الاقتصادية المنتشرة في اوربا الى جعل نيويورك عاصمة العالم المالية وحملت الماليين الاميركيين على ان يتوسعوا في الصناعة والتجارة الخارجية. وقد اشترت حكومة الولايات المتحدة اثناء ذلك جزائر الهند الغربية التي كانت تخص الدنمارك وتعرضت لشؤون المكسيك الداخلية وبسطت حمايتها على هايتي وسانتو دومنغو ونيكارغوى

[اما الدول الاستعمارية الباقية هولندا واسبانيا والبرتغال فلم تتغير امورها الاستعمارية بعد الحرب عمّا كانت قبلها]

لذلك لا يصح القول ان قلة الدول الامبراطورية دليل على ضعف نزعة التوسع والاستعمار وخصوصاً ما كان توسعاً اقتصادياً . فقد كان في وسع فرنسا وانكلترا ان تظلا متحالفتين على المانيا تحاربها جنودهما كتفاً الى كتف ما زال اصحاب المصالح الكبيرة من الانكليز والفرنسويين يهابون مزاحمة الالمان . أما وقد انفرجت الازمة وكفّت المانيا عن مزاحمتهما بسبب حالتها الحاضرة فقد اتجهت نزعة التوسع اتجاهاً جديداً وظهر خلاف بين حكومتي فرنسا وانكلترا . ومن هذا القبيل المزاحمة بين فرنسا وايطاليا في بلدان البحر المتوسط . ولم تخبُ نار الخلاف بين اليابانيين والاميركيين حتى الآن

فالنزعة الى الاستعمار والتوسع الاقتصادي لم تبدُ ولم تتعدّل وعندي ان فيها وفي

الحماسة التي تلازم النهضة القومية أشد الاخطار التي تهدّد سلم العالم في المستقبل

الدمقراطية السياسية

كانت الحوادث التي حدثت في السنين العشر المنقضية حرباً على الملكية وفوزاً للمبادىء والنظم الجمهورية . ففي سنة ١٩١٤ كان نظام الحكم في ثمان من دول اوربا الكبيرة ملكياً فلم يبقَ من الحكومات الملكية الكبيرة الآن سوى ثلاث هي حكومات بريطانيا العظمى وايطاليا واليابان . وقد دالت ثلاث من اشهر الاسر المالكة في اوربا اسرة رومانوف واسرة هوهنزلرن واسرة هبسبرج وقامت النظم الجمهورية على انقاض النظم الملكية في روسيا والمانيا والنمسا واتخذت الدول الجديدة التي استقلت في أواسط اوربا النظام الجمهوري اساساً لحكوماتها فأصبح بذلك اكثر الدول في اميركا الشمالية واميركا الجنوبية واوربا جمهوريات حتى في آسيا نجد الصين اقبلت على النظام الجمهوري منذ سنة ١٩١٠ وتحول ما بقي من الامبراطورية العثمانية الى جمهورية سنة ١٩٢٣ برآسة الغازي مصطفى كمال . فالحق الالهي بالملك والنظام الملكي المطلق قد زالا من الارض الا في اليابان فانهما يُلمحان من وراء نقاب

ولم تكتفِ الشعوب بفوز النظام الجمهوري على النظام الملكي بل تمسكت الحكومات وواضعو دساتيرها باصول الدمقراطية السياسية فتأييد القول بأن الحرب كانت ترمي الى توطيد الدمقراطية . فلقد انشئت دساتير دمقراطية بحتة في المانيا سنة ١٩١٩ وفي النمسا سنة ١٩٢٠ وفي تشكوسلوفاكيا سنة ١٩٢٠ وفي استونيا سنة ١٩٢٠ وفي بولونيا سنة ١٩٢١ وفي يوغوسلافيا سنة ١٩٢١ وفي لاتفيا سنة ١٩٢٢ وفي لتوانيا سنة ١٩٢٢ وفي رومانيا سنة ١٩٢٣ وفي تركيا سنة ٩٢٤ . وقد عدّل قانون الانتخاب في بلاد الانكليز تعديلاً دمقراطياً كبير الشأن سنة ٩١٨ وفي فرنسا سنة ١٩١٩ وفي ايطاليا سنة ١٩١٩ وازالت حكومات اسوج ونروج وايسلانده شروط التملك التي كانت تضيّق حقوق الانتخاب فيها . وسنت حكومة هولانده قانوناً يمنح جميع البالغين من ابناء البلاد حق الانتخاب وسنت قانوناً آخر يقضي بالتمثيل النسبي . والفت حكومة بلجكا حق الانتخاب في اكثر من مكان واحد . وقد منح النساء في اكثر هذه الدساتير حق الانتخاب على قدم المساواة مع الرجال كما في المانيا والنمسا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر ويوغوسلافيا وبلجيكا وهولانده وارلاندا

وسائر الجمهوريات التي على شواطيء بحر بلطيق . ومنحت النساء حق الانتخاب في الولايات المتحدة بعد الموافقة على التعديل التاسع عشر في الدستور الاميركي سنة ١٩٢٠ ويحق الآن لأكثر النساء في بلاد الانكليز ان يقترعن في الانتخابات

ولم يطّرد هذا السير نحو توطيد النظم الدمقراطية في جميع بلدان أوربا بل قام في بعضها حكومات دكتاتورية كما في روسيا التي قام فيها جماعة قليلة من رجال البلشفيك وسيطروا على سكانها وسيروهم حسبما يريدون . وقد حصل ما يماثل ذلك في المجر حيث سيطرت جماعة من الاشتراكيين على حكومتها عنوة ثم حل محلها عنوة أيضاً حكومة حربية رجعية برآسة الاميرال هورثي . وكانت النهضة القومية والحكومات العسكرية والتخوف من الاشتراكية اكبر البواعث على انشاء الحركة الفاشستية في ايطاليا برآسة موسوليني . ولقد حاولت جماعات من العسكريين ان تقلب نظام الحكومات في بلدان اخرى ففازت ببغيتها في تركيا وبلغاريا واسبانيا وفشلت في المانيا والبرتغال

يظهر مما تقدم ان مبادىء الدمقراطية السياسية مهددة في اوربا من جانب الثورة البولشفية اكثر مما هي مهددة من الحكومات الدكتاتورية التي تنشأ من زعماء الطبقات الوسطى ومن ضباط الجيش او غلاة الوطنيين . ولا نعلم هل هذا الخطر مقيم أو عارض يزول بزوال الاحوال المضطربة التي عقبت الحرب الكبرى

جمعية الامم

حينما يجيء مؤرخو المستقبل ليدرسوا ما ترك العقد المنصرم بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٤ من الاثر في التاريخ فلا يبعدُ وهم في موقفهم البعيد ان يحسبوا جمعية الأمم أعظم ما حدث في عصرنا هذا . وقد تكون حجتهم في ذلك ان تقرير المصير والمبادىء الجمهورية والنظم الدمقراطية ليست شيئاً جديداً في التاريخ بل هي ذروة حركة نشأت في القرن الثامن عشر في عهد الثورة الاميركية والثورة الفرنسوية وان الحرب الكبرى وما رافقها وتبعها من الشدائد والمحن عجّلت نشرها وذيوعها والاخذ بها . وقد يقولون ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نعانيها الآن لم تكن بدعاً في عصرنا بل هي نتائج طبيعية للنظام الصناعي وان الحرب عجّلت وقوع هذه النتائج لا غير . ثم قد يبينون ما لجمعية الأمم من المقام في التاريخ على النمط التالي

ان الصعوبة الكبرى في نظام العالم قبل سنة ١٩١٤ كان وجود ٥٧ دولة مستقلة يخاف بعضها بعضاً وتحسد الواحدة منها الاخرى كل دولة تسيّر شؤونها في الخفاء عن جارتها وما من أحد يحاسبها على ذلك . في هذا النظام القديم كانت القوة حقًّا وعبارة « الشرف القومي » كانت تستر ذنوباً كثيرة ترتكبها الحكومات . فقام حكيم اميركي اتفق انه كان رئيساً للولايات المتحدة في زمن سئم العالم فيه تلك الفوضى الدولية واليأس امنيّة قديمة ثوباً من الحقيقة سماه « ميثاق جمعية الامم » ورغماً عن ارتياب الزعماء الاوربيين وتهكم بعض المسنين من المشتغلين بالسياسة الاوربية على الاساليب القديمة وتهديد مجلس الشيوخ الاميركي بذلك الميثاق التأمت جمعية الامم للمرّة الاولى في جنيفا سنة ١٩٢٠

كانت الجمعية في بدء حياتها تحفُّ بها الريبة وقلة الاكتراث ثم جعل ساعدها يشتد حينما قررت القاء شيء من المسؤولية على التوسع الاستعماري وانشاء محكمة دولية للعدل ووضع حد لتعدي الدول الكبيرة على الدول الصغيرة وتعويد الأمم ان تتعاون على حل المشاكل العمرانية بواسطة اللجان الكثيرة المتصلة بسكرتاريتها . وسنة ١٩٢٤ اي بعد انقضاء خمس سنوات على انشاء هذه الجمعية صار لها سكرتارية منتظمة ومجلس خاص ومجلس عام ومحكمة وانضم اليها ٥٤ دولة مستقلة ولم يبق خارجها من الدول الكبرى سوى الولايات المتحدة وروسيا والمانيا وهذه الاخيرة اظهرت رغبتها في الانضمام اليها سنة ١٩٢٤ . وقد كان لعمل الجمعية أثر كبير في التعليم الدولي والرأي العام الدولي حتى استطاع اعضاؤها سنة ١٩٢٤ ان يضعوا ميثاقاً تعهدوا فيه بجعل الحرب الهجومية غير جائزة وبفضّ كل خلاف بينهم بالتحكيم

بعد النظر الى جميع هذه الامور قد يقول المؤرخون في المستقبل ان هذا العمل العظيم الشأن لم يتم في العصور القديمة ولا في القرون الوسطى ولا في عصر الحكومات المطلقة ولا في عصر الملكة فكتوريا بل في المدة القصيرة التي انقضت بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٤ فيُعذرون حينئذ اذا حار لبُّهم في امتناع الولايات المتحدة عن الاشتراك في هذه الجمعية وعملها الذي كلل بالنجاح